الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية

براق محمد
أستاذ التعليم العالي- المدرسة العليا للتجارة-الجزائر، رئيس فرقة بحث بالمخبر.
ميموني سمير
أستاذ مساعد - جامعة د. يحي فارس -المدية- الجزائر.

الملخص : يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بانضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية المزمع إقامتها مع دول الاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مقدرة باثنتي عشر سنة من تاريخ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وهذا نظرا للوضعية الحالية الصعبة التي يتواجد فيها، والتي تعد بمثابة مصدر تخوف العديد من المتابعين لملف الصناعة الجزائرية خصوصا وأن نتائج الإجراءات والتدابير المرافقة للقطاع كبرامج تأهيل المؤسسات لم تكن في نظر الكثيرين في مستوى التطلعات مع اللبس الذي يحيط حاليا حول الاستراتيجية الصناعية المعدة من قبل الوزارة الوصية. وانطلاقا مما سبق ستحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الآثار المحتملة نتيجة الانضمام إلى هذا الترتيب الإقليمي على قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر بعد مرور أربع سنوات على دخول الاتفاق حيز التطبيق.

الكلمات المفتاح: الصناعة، منطقة التبادل الحر، اتفاق الشراكة، التأهيل، الاستراتيجية الصناعية.

Résumé : Compte tenu de son état actuel difficile, le secteur industriel est considéré comme le secteur le plus touché par l'adhésion de l'Algérie à la zone de libre échange Euro- Méditerranéenne, envisagée entre les deux partie pendant une phase de transition estimée à douze ans à partir de la mise en œuvre de l'accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne en septembre 2005.

En effet, cet état actuel est source de nombreux soucis pour plusieurs observateurs de ce secteur, d'autant plus que les nombreuses réformes et mesures d'accompagnements, telles que les programmes de mise à niveau, n'ont pas, pour certains experts, atteints les résultats escomptés, de même pour la confusion qui entoure la nouvelle stratégie industrielle élaborée par le Ministère de l'Industrie et de la promotion des investissements.

Sur la base de ce qui précède, le présent papier se propose d'essayer de mettre la lumière sur les impacts potentiels de l'adhésion de l'Algérie, à ce regroupement régional, sur le secteur industriel après quatre ans de l'entrée en vigueur de cet accord d'association.

Mots clés : Industrie, Zone de libre échange, Accord d'association, Mise à niveau, Stratégie industrielle.

مقدمة

منذ أربع سنوات دخل اتفاق الشراكة الأوروجزائري حيز التنفيذ، وتعد إقامة منطقة للتبادل الحر أهم ما يهدف إليه في شقه الاقتصادي، والتي اتفق على أن

تكون خاصة بالمنتجات المصنعة التي يتم تحريرها بالكامل خلال فترة انتقالية مقدرة باثنتي عشر سنة ابتدأ من تاريخ دخول الاتفاق حيز التطبيق. وهو ما يعني انفتاح السوق الجزائري بشكل كامل أمام المنتجات المصنعة الأوروبية في آفاق 2017.

هذا ما فتح باب النقاش واسعا بين مختلف الأطراف المعنية والتي تتفق على صعوبة المرحلة القادمة على القطاع الصناعي باعتبار أن آثار الانضمام ستكون سلبية بفعل الوضعية الصعبة التي يوجد فيها كما تبينه مختلف مؤشرات الأداء الخاصة به، نظرا للمشاكل التي تعاني منها معظم المؤسسات الصناعية كالمشاكل المالية، قدم أنماط التسيير، عدم كفاءة الموارد البشرية، تراكم المخزون، عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الوطنية من المنتجات المصنعة وسلع التجهيز وتبعية شبه كاملة إلى الخارج في أغلب المنتجات المصنعة وسلع التجهيز...الخ ، والتي تراكمت لسنوات عدة وهذا رغم الإصلاحات الاقتصادية العديدة التي عرفها منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي.

مما يحتم على الجميع سواء كانت سلطات، هيئات ومؤسسات، اتخاذ التدابير المرافقة الكفيلة بتلافي أو على الأقل التقليل من الآثار السلبية الناجمة عن الانضمام إلى منطقة التبادل الحر، خصوصا وأن تجربة برنامج تأهيل المؤسسات الذي شرع في تنفيذه سنة2001 تحت إشراف وزارة الصناعة لم يحقق الأهداف المرجوة والمتمثلة أساسا في تقوية تنافسية المؤسسات المحلية في إطار انفتاح الحدود وتصاعد وتيرة المنافسة الدولية مقارنة بما حققته الكثير من الدول المتوسطية الشريكة كتونس على سبيل المثال.

وتأسيسا على ما سبق ، ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما هي الآثار المحتملة نتيجة الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على الصناعة الجزائرية في ظل وضعها الراهن ؟

وسوف تكون الإجابة عليه من خلال تناول المحاور الموالية : الجانب الاقتصادي في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وموقع الصناعة فيه؛ واقع القطاع الصناعي في الجزائر؛ أثر الانضمام إلى منطقة التبادل الحر على القطاع الصناعي في ظل وضعيته الحالية؛ الإجراءات المرافقة الخاصة بالصناعة: بين تواضع نتائج برامج التأهيل وتأخر تنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

أولا: الجانب الاقتصادي في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وموقع الصناعة فيه

على عكس اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في أفريل 1976 والتي كانت ذات طابع تجاري بالدرجة الأولى، فإن اتفاق الشراكة يشمل جميع الجوانب سواء كانت : السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وهذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة سنة 1995 للشراكة الأورومتوسطية. [1] وسنركز هنا على الجانب الاقتصادي للاتفاق مع تسليط الضوء على موقع القطاع الصناعي فيه باعتبار أن منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية ستكون مخصصة للمنتجات الصناعية.

1- الجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأوروجزائري

لا يختلف اتفاق الشراكة الأوروجزائري في جوهره عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، فهي متشابهة إلى حد كبير مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة والمتعلقة بخصوصيات كل بلد شريك. ويشمل الجانب الاقتصادي والمالي لهذا الاتفاق النقاط الآتية:

- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق2017 وفق قواعد منظمة التجارة العالمية، والخاصة بالمنتجات المصنعة. مع منح أفضليات متبادلة للمبادلات التجارية الزراعية، وكذا الاتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاقية تجارة الخدمات عند انضمام الجزائر إلى المنظمة.

- إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهي كما وردت في الباب الخامس من نص اتفاق الشراكة: الصناعة، العلوم والتكنولوجيا، البيئة، ترقية وحماية الاستثمارات، توحيد مقاييس المطابقة وتقويمها، تقريب التشريعات، التعاون في مجال الخدمات المالية، الزراعة والصيد البحري، النقل، مجتمع المعلومات والاتصال، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعات التقليدية ، التعاون في مجال الجمارك والإحصاء، وكذا التعاون في مجال حماية المستهلكين.[2] علاوة على التعاون المالي من خلال القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار أو ضمن برنامج(MEDA) الذي غطى الفترة 1995-2006 والذي عوض فيما بعد ببرنامج مالي جديد سيغطي الفترة 2007-2013 وهذا في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار *(la Politique européenne de voisinage)* هو الآلية الأوروبية للجوار والشراكة IEVP .[3] مع إمكانية تطوير صيغ تمويلية أخرى في إطار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي انطلق في جويلية 2008.

2- موقع الصناعة في اتفاق الشراكة الأوروجزائري

تنص المادة 6 من اتفاق الشراكة الأوروجزائري على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة تقدر باثنتي عشر سنة من دخوله حيز التنفيذ. أي بمعنى آخر، إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة، وهذا بتنفيذ رزنامة متفق أن تكون وفق ثلاثة قوائم من المنتجات المصنعة كما هو مبين في الباب الثاني من نص الاتفاق.

فبالنسبة للصادرات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يتم إعفائها من الرسوم التعريفية ودون أية قيود أخرى بمجرد دخول الاتفاق مرحلة التنفيذ. ويستثنى من هذا القائمة السلع التي يعتبرها الاتحاد حساسة وتحظى بمعاملة خاصة والواردة في الملحق رقم 1، والتي من بينها السلع النسيجية والملابس. في حين أن تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية، فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود أخرى خلال الفترة الانتقالية وفقا لثلاثة قوائم مبينة في الجدول رقم01 الملحق بالمقال.

ثانيا : واقع القطاع الصناعي العمومي في الجزائر

سيتم في هذا المحور من الورقة تشخيص الوضع الراهن للقطاع الصناعي من خلال مؤشرات أدائه المحققة في السنوات الأخيرة، ثم التعرض بعد ذلك لأهم المشاكل التي يعاني منها.

1- دراسة وضعية القطاع من خلال مؤشرات الأداء

لا يزال القطاع الصناعي العمومي الجزائري يعاني من أزمة هيكلية، فمؤشرات أدائه، والوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها جل المؤسسات الصناعية تدل على استمرار التراجع الذي يعرفه منذ سنوات 1990، رغم العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي مسته منذ سنوات الثمانينيات من إعادة هيكلة وتطهير مالي. فإجمالي عمليات التطهير المالي خلال الفترة 1991-2001 لوحدها قدرت بأكثر من 1200 مليار دج وهو ما يكفي لإنجاز نسيج صناعي جديد،[4] لترتفع إلى 36 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1991-2005، ثم 40 مليار دولار في الفترة 1991-2007.[5]

فهو يمتاز بضعف القاعدة الإنتاجية والهيكلية وانخفاض درجة التشابك والترابط بين مختلف الأنشطة الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما أن قطاع الصناعة التحويلية لا يزال دوره هامشيا في الاقتصاد الوطني، علما بأن القطاع الصناعي ككل – بما فيه قطاع المحروقات-

يساهم بأكثر من45 % من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، ولكن بفضل الصناعات الاستخراجية (المحروقات، قطاع المناجم ...)، في حين أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية (المنتجات المصنعة) فهي لم تتجاوز في حقيقة الأمر نسبة 7 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2007، إذ قدرت سنة2007 على سبيل المثال بحوالي 442,7 مليار دج وهو ما يعادل 5,2 % من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة.(6)

مع التذكير بأن مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة للقطاع، قد عرفت في السنوات الأخيرة انخفاضا متواصلا وهذا من 74 % سنة 1989 إلى 63,9 % سنة 2004 بفعل توسع القطاع الخاص الذي لم تكن تتجاوز نسبة مساهمته في القيمة المضافة للقطاع 26 % سنة 1989 لترتفع سنة 2004 إلى 36,1 %. في حين قدر إجمالي اليد العاملة في القطاع (الصناعات التحويلية) سنة 2005 بحوالي 158852عامل بعدما كان يشغل 424.200 عامل سنة 1994(7)، بمعنى أنها عرفت انخفاضا بنسبة 62,55 %، وذلك لأسباب مرتبطة بتسريح العمال والإحالات على التقاعد المسبق الناجمة عن حل وخصخصة العديد من المؤسسات الوطنية والمحلية.(8)

بالنظر إلى تطور مؤشر الإنتاج للقطاع الصناعي تتبين بوضوح الوضعية الصعبة التي يتواجد فيها القطاع العمومي بصفة عامة وقطاع الصناعات التحويلية أو المصنعة بصفة خاصة، والذي لم يتعد متوسطه خلال الفترة 2001-2007 نسبة 0,18 %، حيث قدرنمو إنتاج القطاع سنة 2004 بنسبة 0,4 % ليسجل بعد ذلك نسب نمو سالبة سنتي 2006 و2007 بنسبة 0,3- % و1,7- % على التوالي.(9) فهذا التباطؤ في ديناميكية النمو يميز على الخصوص تطور قطاع الصناعات المصنعة الذي تبقى كفاءة أدائه سلبية خلال السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال سجل سنة 2006 نسبة نمو قدرت بنسبة 2,2- % و6,8 - % في سنة 2007.(10)

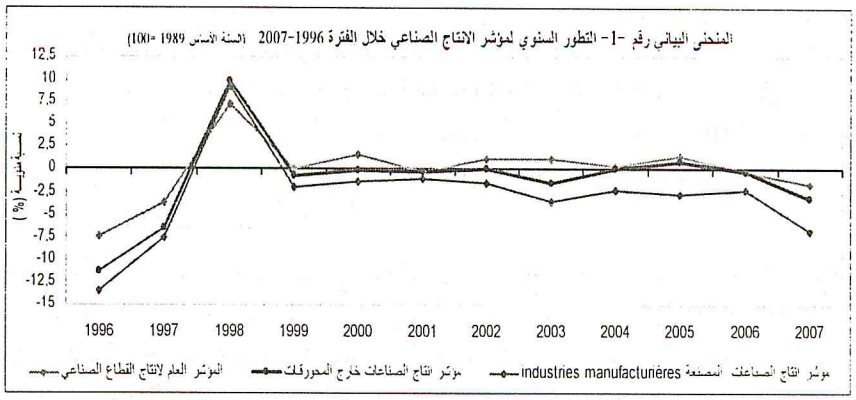

المصدر : تم إعداده بناء على المعطيات الواردة في :

- ONS, *L'Activité Industrielle 1995-2005*, Op.Cit , p27.
- Banque d'Algérie, *Evolution Economique Et Monétaire en Algérie 2007*, Alger, 2008, tableau 4 de l'annexe, p191

وبخصوص نسب نمو مختلف فروع القطاع الصناعي، فيلاحظ أنه باستثناء القطاعات الصناعية التي استفادت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من تبعات ارتفاع أسعار المحروقات والمواد المنجمية (قطاعات المناجم، المحروقات، الطاقة والمياه)، فإن باقي الفروع والمتعلقة بالصناعات التحويلية (الخشب والفلين، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيمياوية، مواد البناء، الصناعات الجلدية والصناعات النسيجية) قد سجلت كلها تقريبا خلال الفترة المدروسة معدلات نمو سالبة.

2- المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع

يعود سبب الوضعية المتردية للقطاع إلى المشاكل والصعوبات التي تراكمت لعدة سنوات، والتي يمكن عرض أهمها على النحو الموالي:

- الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها أغلب مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات الصناعية، فمن بين 1112 مؤسسة عمومية مرشحة للخوصصة نهاية سنة 2003 هناك 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبرى، من خلال ديونها المتراكمة والمقدرة حسب إحصائيات مارس سنة 2003 بحوالي 1200 مليار دج، لترتفع سنة 2005 إلى 1321,95 مليار دج وهو ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي تمثل 77 % منها ديون قصيرة أجل.[11] كما تظهر الوضعية السيئة لهذه المؤسسات من خلال تزايد عمليات السحب على المكشوف البنكي(*Découvert Bancaire*)، والذي ارتفاع من 18 مليار دج سنة 1998

إلى 52 مليار دج سنة 2003 ثم 64,8 مليار دج سنة 2004 و44 مليار دج سنة 2007.[12]

- قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج التي تستدعي تجديدها أو صيانتها، علاوة على قدم التكنولوجيا المستخدمة وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينيات الناجمة من جهة للوضعية المالية الصعبة لهذه المؤسسات والتي لم تسمح لها بتجديد عتادها باعتبارها تعاني في ذلك من تبعية كبيرة نحو الخارج، ومن جهة أخرى لعدم وضوح المعالم المستقبلية لهذه المؤسسات كون الكثير منها مطروحة للخوصصة. وقد انعكس العاملان سلبا على استخدام القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، وهو ما جعل القطاع لا يشتغل إلا بنصف قدراته الإنتاجية، حيث قدرت نسبة استخدامها *(le Taux d'utilisation des capacités de production)* سنة 2002 بحوالي 51 % و49,5 %سنة 2005 بعدما كانت تقدر سنة 1988 بنسبة 1, 65 % . أما فيما يتعلق بمعدل استغلال القدرات الإنتاجية للصناعة التحويلية، فهي لم تتعد خلال الفترة 2002-2005 نسبة 47 %، كما يظهر الضعف في أغلب فروع هذه الصناعة كالصناعات الجلدية والأحذية، الخشب والفلين والورق والصناعات النسيجية مثلما هو مبين في الجدول رقم 02 أدناه بملحق المقال.

. الضعف الشديد في الارتباط بين مؤسسات البحث العلمي ممثلة في مخابر ومراكز البحث المتخصصة والجامعات ومراكز التدريب الفني والمهني ومراكز الاستشارات...، وبين الوحدات الإنتاجية للقطاع الصناعي. [13]

. الحيازة على مخزون كبير من المنتجات تامة الصنع وهذا بسبب عدم القدرة على تسويقها حتى على مستوى الأسواق المحلية ومرد ذلك هو : ارتفاع تكلفة إنتاجها وهذا بفعل عدة عوامل من بينها عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، الإنتاجية الضعيفة للعمالة وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج على غرار المواد الأولية... الخ[14]

. عدم الاهتمام بشكل كاف بجودة المنتجات، وإهمال عامل النوعية وكذا تطوير هذه المنتجات بما يتوافق مع أذواق المستهلكين، مما أدى إلى تدني مواصفات هذه المنتجات. فثقافة الجودة لم تدخل المؤسسة الجزائرية إلا في السنوات الأخيرة، ففي خلال الفترة 2000 -2005 لم يتعد عدد المؤسسات العمومية أو الخاصة الحاصلة على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية"ISO" 178 مؤسسة وذلك بمعدل 35,5 مؤسسة سنويا.[15]

- ضعف كفاءة الموارد البشرية ومحدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير. وكذا المشاكل المرتبطة بالمحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، فبالإضافة إلى مشكل العقار، تعاني أغلب المناطق الصناعية ومناطق النشاط من عدة صعوبات تؤثر بشكل سلبي على مستوى السير العادي لها.

ثالثا : أثر الانضمام إلى منطقة التبادل الحر على القطاع الصناعي في ظل وضعيته الحالية

قبل الانتقال إلى تحليل – ولو بشكل مختصر- للآثار المحتملة نتيجة الانضمام إلى منطقة التبادل الحر على القطاع الصناعي، يتعين التفريق بين حالتين: الأولى متعلقة بأثر منطقة التبادل الحر على الصناعة التحويلية القائمة في الوقت الراهن، في حين أن الثانية فهي مرتبطة بأثرها على مقدرة القطاع الصناعي في المستقبل على إقامة صناعات تحويلية غير موجود في الزمن الراهن.(16)

ونود هنا أن نقدم هذا التحليل بمقولة وهي أن إقامة منطقة تجارة حرة بين كتلة أوروبية موحدة اقتصاديا ومتقدمة على كافة الأصعدة من جهة وبلد متوسطي مثل الجزائر أقل تقدما رغم المؤشرات الماكرو اقتصادية المحققة في السنوات الأخيرة، خصوصا على مستوى التوازنات المالية الكبرى (فائض في احتياطي الصرف، الدفع المسبق للديون،...)، والتي تبقى هشة كونها مرتبطة بالدرجة الأولى بسعر برميل النفط الذي لا تملك الجزائر أية يد في تحديده على مستوى الأسواق العالمية، سوف يكون حتما في صالح الطرف الأوروبي وهذا بالنظر إلى حجم التبادل التجاري بين الطرفين خارج المحروقات بصفة عامة والمنتجات المصنعة بصفة خاصة.

فالصناعة الجزائرية متميزة بكثافة في رأس المال، وباندماج عمودي وتبعية كبيرة للمدخلات المستوردة والضرورية للدورة الإنتاجية. خصوصا وأن القاعدة الصناعية التي تمت إقامتها في الجزائر اعتمدت على استراتيجية التصنيع المندمجة، حيث استفادت، كما في دول مشابهة، من المزايا النسبية لها في مجالات معينة أهمها توفر اليد العاملة الرخيصة، توفر مصادر رخيصة للطاقة، توفر المواد الأولية الزراعية وغير الزراعية وتوفر مصادر التمويل...الخ (17)

فهذه السياسة جعلت الصناعات الوطنية معتمدة ولفترة طويلة على الدعم المباشر وغير المباشر من الأجهزة الحكومية، بدلا من اعتمادها على تطوير الكفاءات الذاتية، حيث تصبح معتمدة بشكل مزمن على المستلزمات المستوردة،(18) . فالجزائر التي بلغ إجمالي وارداتها خلال سنة 2008 حوالي 39,156 مليار دولار أمريكي كان نصيب السلع الموجهة للجهاز الإنتاجي قرابة

11,832مليار دولار أمريكي و13,169مليار دولار أمريكي من سلع التجهيز وهو ما يعادل 30,22 % و 33,70 % من إجمالي الواردات على التوالي.[19]

ويعد الاتحاد الأوروبي أول متعامل تجاري للجزائر كما تؤكده كثافة المعاملات التجارية لها مع دول الاتحاد، والتي تمثل أكثر من 50% من حجم مبادلاتها التجارية الخارجية مثلما هو مبين في الجدول رقم 03 في نهاية البحث. فمن خلاله يلاحظ بأن الصادرات ارتفعت من 46,001 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى 78,233 مليار دولار سنة 2008 أي بنسبة 42%، وبالموازاة مع ذلك شهدت الواردات بدورها ارتفاعا قدر بنسبة 35,85 % بين السنتين، حيث انتقلت من 20,357 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى ما يقارب 40 مليار دولار أمريكي سنة 2008.

ويمكن القول بأن الهيكل السلعي للصادرات والواردات الجزائرية سواء مع الاتحاد الأوروبي أو باقي العالم يبين مدى هشاشة اقتصادها المرتبط بقطاع المحروقات، وضعف باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاع الصناعة، والتبعية الكبيرة المعبر عنها بواسطة الواردات الكبيرة من سلع التجهيز ومختلف المنتجات المصنعة كما توضحه نتائج الجدول أعلاه.

فبالرغم من أن رصيد الميزان التجاري الأوورجزائري هو في صالح الطرف الجزائري، إلا أن ذلك يرجع بشكل كلي لارتفاع مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات، والتي تمثل أكثر من 98% من إجمالي الصادرات، نظرا لارتفاع أسعارها في السنوات الأخيرة لمستويات قياسية قبل أن تعاود النزول إلى دون 50 دولار أمريكي للبرميل الواحد منذ الثلاثي الأخير لسنة 2008 بفعل الأزمة المالية العالمية ودخول معظم الاقتصاديات مرحلة ركود قد تطول لعدة سنوات، وهو ما يكون له من تأثير سلبي على اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد الجزائري، في حين أن حصة باقي السلع فهي هامشية لا تتجاوز نسبة 5 % من إجمالي الصادرات. أما فيما يتعلق بالواردات الجزائرية من السلع الأوروبية، فيلاحظ من خلال هيكلها السلعي، أن 70% من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة ونصف مصنعة ثم تليها المنتجات الغذائية بنسبة 19,6 % وهذا حسب إحصائيات سنة 2004 .

وعليه فإن صادرات القطاع الصناعي ككل خارج المحروقات تعد ضعيفة جدا، ولا يمكن الاعتماد عليها كمصدر لتمول الاقتصاد، بل حتى لتمويل القطاع الصناعي نفسه، وهذا ما يؤدي إلى طرح العديد من الأسئلة حول انعكاسات

الدخول إلى منطقة التبادل الحر المرتبطة أساسا بمدى قدرته على الأقل على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة.[20]

وترى السلطات بأن دخول الاتفاق حيز التنفيذ سيؤدى إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية التي تمتلك مقومات النجاح على المدى البعيد، بفعل تزايد حدة المنافسة على مستوى الأسواق الداخلية بين المتعاملين المحليين والأجانب مما سيرغم الجميع على ضرورة التكيف مع الواقع الجديد من خلال احترام المعايير الدولية في مجال السعر والجودة، والبحث عن سبل تقليص التكلفة الإنتاجية.[21] إضافة إلى كون الاتفاق سيسمح للجزائر بالحصول على دعم وتعاون اقتصادي أكبر من قبل الاتحاد الأوروبي في شتى المجالات بما فيه التعاون الصناعي، إلا أنه بالنظر إلى ضعف حجم التعاون الأوروجزائري منذ سنة 1995 إلى غاية اليوم وعلى كافة الأصعدة، فإن احتمالات دخول أكبر لرؤوس الأموال الأوروبية إلى البلاد وإمكانية إقامة المؤسسات الجزائرية لشراكات مع مثيلاتها الأوروبية وكذا تعزيز التعاون الصناعي بين الطرفين تبقى كلها غير مضمونة الحدوث.

إذن مما سبق، يمكن القول بأن الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية سيكون له آثار سلبية على القطاع، والتي يمكن ذكر البعض منها على النحو الموالي :

- تزايد العجز في الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي والخاص بالمنتجات المصنعة والناجم عن ازدياد حجم الواردات من هذه السلع باعتبارها أكثر تنافسية من السلع الصناعية الجزائرية التي يعرف الكثير منها صعوبات في تسويقها في الأسواق المحلية، كما تعبر عنه الإحصائيات الخاصة بالمخزون من المنتجات الصناعية النهائية كما أشرنا إليه سابقا.

- تحرير المبادلات التجارية الصناعية من شأنه أن يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات الصناعية الجزائرية، بفعل اختفاء المؤسسات غير القادرة على المنافسة في السوق. التخلي عن بعض النشاطات الصناعية غير القادرة على المنافسة، يؤدي بصورة منطقية إلى ارتفاع نسب البطالة الناجمة عن تحويل العمل أو التسريح أو اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية.

رابعا: الإجراءات المرافقة الخاصة بالصناعة: بين تواضع نتائج برامج التأهيل وتأخر تنفيذ الاستراتيجية الصناعية الجديدة

للتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن الانضمام إلى منطقة التبادل الحر، على الاقتصاد الوطني عموما والقطاع الصناعي خصوصا، يتطلب توفر العديد من عناصر النجاح، نذكر منها ضرورة تأهيل الاقتصاد ككل وكذا العمل على تأهيل مؤسسات القطاع الصناعي علاوة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه على مستوى الاقتصاد الوطني.[22]

ولكن يبقى التساؤل المطروح حاليا مرتبطا بمدى التقدم في تنفيذ السياسات المرافقة للقطاع الصناعي، وتقييم النتائج المتوصل إليها، بعد مرور حوالي أربع سنوات على دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في انتظار الانضمام إلى منطقة التبادل الحر بعد مرور 8 سنوات من الآن. والتي تكون الإجابة عليه من خلال: تقييم نتائج برامج التأهيل المطبقة حاليا مع قراءة أولية للإستراتيجية الصناعية الجديدة المقترحة سنة 2007 من قبل وزارة المساهمات وترقية الاستثمارات والتي لم ينطلق العمل بها لحد الآن.

1- تقييم نتائج برامج التأهيل [23]

يمكن تعريف التأهيل بأنه عبارة عن نظام تسييري يهتم ويعتمد على الموازنة والمقارنة بين إمكانات المؤسسة وقدراتها التسييرية مع المؤسسات المنافسة لها في نفس القطاع الذي تنشط فيه أو مع غيرها من المؤسسات الرائدة في قطاعات أخرى، وهذا بتطبيق برنامج أو مسار للتأهيل الذي يأخذ طابع الاستمرارية *(processus continu)* ويتضمن جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تهيئة وتكييف المؤسسة ومحيطها مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي من خلال تحسين موقعها وكفاءة أدائها بحيث تصبح قادرة على مزاولة نشاطها بالشكل الذي يضمن لها تطورها ونموها دون الاعتماد على غيرها.[24]

فالجزائر منذ نهاية العقد الأخير من القرن الماضي شرعت في تنفيذ مجموعة التدابير الرامية إلى تأهيل مؤسساتها سواء كان ذلك بصفة ذاتية أو بمساعدة أجنبية. ففي سنة 2000 قامت بتنفيذ برنامج يهدف إلى تدعيم إعادة الهيكلة وتحسين القدرة التنافسية لـ 8 مؤسسات كبرى و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والذي كان بمثابة برنامج استدلالي. ثم تلاها بعد ذلك تنفيذ عدة برامج لتأهيل القطاع الصناعي علاوة على دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هي مبينة في الجدول رقم 04 الملحق.

والملاحظ من خلال الجدول المذكور أن البرامج الثلاثة الأخيرة (برنامجGTZ، والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج MEDA II لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) هي برامج قيد التنفيذ حاليا، وبالتالي لا يمكن تقييمها في الوقت الراهن، لذا سيتم تقديم بعض العناصر من نتائج كل من برنامجي ترقية التنافسية الصناعية تحت إشراف وزارة الصناعة والبرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME في إطار برنامج MEDA، والتي بدورها تشمل مؤسسات القطاع الخاص.

1-1- تقييم نتائج برنامج ترقية التنافسية الصناعية

انطلق هذا البرنامج سنة 2002 وقد خصص له غلاف مالي في بداية عمله مقداره 4 مليار دج، مقدم في شكل منحة محصل عليها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم أضيف إليه مبلغ 1,651 مليار دج سنة 2004. وهذا بعد إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000، لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج التأهيل من قبل المؤسسات المستوفاة لشروط الاستفادة منه، مع التذكير بأنه تم وضع هدف رئيسي للبرنامج متمثل في 1000 مؤسسة خلال الفترة 2002-2012 .[25] ويمكن تلخيص أهم النتائج التي حققها في الفترة الممتدة من جانفي2002 إلى 31 أكتوبر سنة 2006 في الجدول رقم 05 الملحق .

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم 05 المذكور أعلاه، يتبين أن الأهداف السنوية المسطرة من قبل الهيئات المشرفة على تطبيق البرنامج (صندوق ترقية التنافسية، وزارة الصناعة) والمتمثلة في تأهيل 100 مؤسسة سنويا لم تتحقق، على اعتبار أن النتائج المنجزة تعد دون المستوى، حيث لم يبلغ عدد المؤسسات التي شرعت في تنفيذ مخططات تأهليها سوى 117 مؤسسة، وهو رقم بعيد عن 400 مؤسسة التي كان من المفروض تأهليها خلال الفترة المبينة في الجدول.

كما أن هذه النتائج تعد ضعيفة خصوصا إذا ما قورنت بنتائج تجارب بعض الدول المتوسطية الشريكة السباقة في تنفيذ مثل هذه البرامج على غرار التجربة التونسية.[26] وهو ما كان له من تأثير ايجابي على القطاع الصناعي التونسي كما تبينه نتائج أدائه.[27]

أما بالعودة إلى التجربة الجزائرية في مجال التأهيل، فلم تتقدم سوى 401 مؤسسة للاستفادة من البرنامج أين تمت معالجة ملفات 389 بقبول 283 مؤسسة. ويعود سبب عدم الإقبال الكبير للمؤسسات الصناعية على البرنامج إلى عدة أسباب من بينها:

- عدم استيفاء الشروط التي تسمح لها بالاستفادة من الإعانات المالية الممنوحة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية نتيجة الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها كما قلنا سابقا معظم هذه المؤسسات، حيث تم تسجيل رفض ملفات 106 مؤسسة من بينها 75 مؤسسة عمومية و 31 مؤسسة خاصة وهو ما يعادل 26 % من إجمالي المؤسسات المرشحة البالغ عددها 401 مؤسسة.

- عدم وضوح الرؤية بالنسبة لبعض مسيري الشركات العمومية الذين يرون بعدم الجدوى من تنفيذ برامج تأهيل لمؤسساتهم كونها مطروحة للخوصصة من قبل السلطات العمومية.

- في حين يعود سبب عدم الإقبال من طرف مؤسسات القطاع الخاص، من جهة إلى شروط القبول في البرنامج (شرط 20 عامل وأكثر)، ذلك أن معظمها هي عبارة عن شركات ذات طابع عائلي تمتاز بقلة عدد عمالها (أقل من 20 عامل)، وظهور البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME الأكثر ملائمة لها من جهة أخرى.

فالملفات المقبولة عند مرحلة التشخيص والتي لا يتجاوز عددها 283، بينما عدد ما عرضمن مخططات التأهيل الخاصة بها هو 143 مؤسسة تم قبول ملفات 137 مؤسسة منها. في حين شرعت 117 مؤسسة فقط في تنفيذ برامج تأهيلها بصورة فعلية خلال الفترة المذكورة سلفا، هذا في الوقت الذي توقفت فيه 20 مؤسسة عند مرحلة التشخيص، ويعود سبب هذا حسب وزارة الصناعة إلى صعوبة وطول فترة الحصول على الموافقة البنكية ومشاكل أخرى مرتبطة بالمؤسسات.[28]

1-2- نتائج البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هو عبارة عن برنامج تأهيل موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(تشغل مابين 10 و250 عامل) الناشطة ضمن القطاع الصناعي الخاص. قدر غلافه المالي بحوالي 62,90 مليون أورو، يساهم فيه الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج MEDA بمبلغ 57 مليون أورو ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بمبلغ 3,4 مليون أورو، أما باقي المبلغ وهو 2,5 مليون أورو فتساهم به المؤسسات المنخرطة والمستفيدة من البرنامج. وقد بدأ العمل به في أكتوبر سنة 2002 حتى نهاية سنة 2007. مع التذكير بأن تسيير البرنامج كان من قبل فريق مختلط من خبراء المفوضية الأوروبية والجزائر مع فتح خمس فروع جهوية (5 antennes) في كل من : وهران ، غرادية، سطيف، العاصمة، عنابة في ديسمبر سنة 2003. وقد كان الهدف منه هو العمل على تأهيل 3000

مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهذا ضمن ثلاث محاور رئيسية هي :الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساعدة الهيئات المالية المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدة الهيئات العامة والخاصة المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد كان أبرز ما حققه البرنامج هو شروع 445 مؤسسة في تنفيذ مخططات تأهيلها من أصل 685 مؤسسة قامت بإجراء تشخيص شامل لوضعيتها، بحيث توقف مسار تأهيل 61 مؤسسة عند مرحلة إجراء التشخيص الشامل و 179 مؤسسة بعد إجرائها للتشخيص الابتدائي أو المسبق. وقد بلغ عدد العمليات التي تدخل في إطار تنفيذ البرنامج خلال الفترة 2002 حتى نهاية جويلية 2007 ما يقارب 1751 عملية ضمن المحاور الثلاثة له، وهي موزعة كما هو مبين في الجدول رقم 6 على النحو الموالي : المحور الأول 1373 عملية (78,5 %)، المحور الثاني 191 عملية(11 %)، المحور الثالث 187 عملية (10,5 %).

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه، يمكن القول فيما تعلق بالجانب الايجابي لهذا البرنامج، بأن فعاليته كانت أفضل من برنامج ترقية التنافسية الصناعية بسبب منهجية وآلية عمله. ولكن من زاوية أخرى، لا يجب إغفال الجانب السلبي له، وهو الفارق بين النتائج المحققة والتي تعد متواضعة مقارنة بالأهداف التي كانت مسطرة (تأهيل 3000 مؤسسة). علاوة على أن أكثر من 97 % من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يشملها البرنامج (تشغل أقل عن 20 شخص). وبالتالي حاولت السلطات تصحيح الوضعية بوضع برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليشمل المؤسسات التي لم تستفد من برامج التأهيل السابقة الذكر مع تخصيص غلاف مالي لهذا البرنامج مقدر بمليار دينار سنويا كما هو مبين في الجدول رقم 4.

2- قراءة أولى للإستراتيجية الصناعية الجديدة

تعد عملية صياغة إستراتيجية صناعية مستقبلية لبلد ما في غاية التعقيد حيث تنطوي على كثير من الجوانب والقيود والترابطات القوية مع القطاعات الأخرى. وتصبح هذه السياسة أكثر تعقيدا بالنسبة لبلد مثل الجزائر وذلك نظرا إلى تاريخها الطويل في إتباع السياسات الحمائية لقطاعها الصناعي.

وبما أن الجزائر تحتاج إلى إستراتيجية صناعية هادفة إلى إعطاء دفع جديد للقطاع خصوصا في ظل نتائج السياسات وبرامج التشجيع المختلفة التي لم تحقق

الأهداف الموضوعة لها كما هو الحال بالنسبة لبرنامج تأهيل الصناعة الذي سبق الإشارة إليه سلفا. وبالتالي فإن قرار السلطات باعتماد إستراتيجية صناعية جديدة يمثل حدثا مهما يستحق الوقوف عنده، خصوصا عند أبرز النقاط التي تضمنها المشروع التمهيدي الخاص بالإستراتيجية الصناعية التي سوف يتم تنفيذ مخطط عملها في فترة 15 سنة. والذي يرتكز على أربعة محاور أساسية وهي: اختيار القطاعات الصناعية الواعدة الواجب ترقيتها وتشجيعها؛ إعادة الانتشار والتوزيع القطاعي للصناعة؛ الانتشار المكاني (الجغرافي) للقطاع الصناعي عبر التراب الوطني؛ سياسات التطوير والترقية الصناعة. والتي تغطي أربع مجالات رئيسية وهي: تأهيل المؤسسات الصناعية، دعم الابتكار والتجديد، وسيتم في هذا الشأن وضع نظام وطني للابتكار، تطوير الموارد البشرية والكفاءات للقطاع الصناعي، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا الصناعي منه.

في حين أن الأهداف الرئيسية المسطرة لهذه الاستراتيجية متمثلة في:[29] العمل على استعادة الأسواق الداخلية خصوصا بالنسبة للمنتجات تامة الصنع؛ إعادة الانتشار المكاني لنسيج صناعات المنتجات الوسيطة (الصناعات الميكانيكية، الكهربائية والتعدينية) وهذا بغية الحفاظ على بعض المزايا المكتسبة خلال الفترات السابقة؛ توفير الظروف المشجعة للصناعات الجديدة (عالية التكنولوجيا بالدرجة الأولى) ذات القيمة المضافة العالية بتدعيمها بشتى الوسائل كتشجيع الشراكات (عام/خاص، خاص/خاص...)، إنشاء صناديق مالية متخصصة،...الخ؛ إنشاء مناطق النشاط الصناعي المتكاملة وأقطاب تكنولوجية.

ويبقى الهدف الرئيسي من وضع الاستراتيجية هو توضيح معالم الطريق أمام القطاع الصناعي وتوفير متطلبات النهوض به، حتى يتمكن من القيام بدوره المنشود في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ضوء الاستعراض السابق لما آلت إليه الأوضاع في الوقت الحالي، يصبح على الاستراتيجية الصناعية المقترحة أن تقدم إجابات واضحة عن العديد من التساؤلات التي كانت مطروحة في جلسات النقاش التي خصصت لدراستها في فيفري سنة 2007 والتي تمحورت بالدرجة الأولى حول إشكاليتين رئيستين هما : تحديد الفروع الصناعية الواعدة الواجب دعمها؛ والتوزيع أو التقسيم الجغرافي للقطاع الصناعي بطريقة مثلى.

2-1- اختيار الفروع الصناعية الواعدة الواجب تدعيمها

يعد تحديد الفروع الصناعية الواعدة وذات الأولوية الواجب تدعيمها أحد العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية، نظرا لكونها لا تستطيع أن تشمل جميع

القطاعات، وإنما تعتزم الاعتماد فقط على قطاعات بعينها والقادرة على تعزيز وظائف الإنتاج، المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والقدرة على التوغل في الأسواق الخارجية خصوصا الإقليمية منها كما هو الحال بالنسبة للمنطقة الأورومتوسطية.

وقصد اختيار هذه الفروع، تم الاعتماد على آلية تشخيص للهيكل الصناعي الوطني و هذا بدراسة 55 فرع صناعي وفق ثلاث مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى: التعرف الأولي على الفروع الواعدة المحتملة والقادرة على المنافسة محليا ودوليا كما هو مبين في المخطط شكل رقم 01 الموالي.

الشكل رقم 1 : تحديد الفروع الصناعية الواعدة المحتملة في إطار الاستراتيجية الصناعية الجديدة

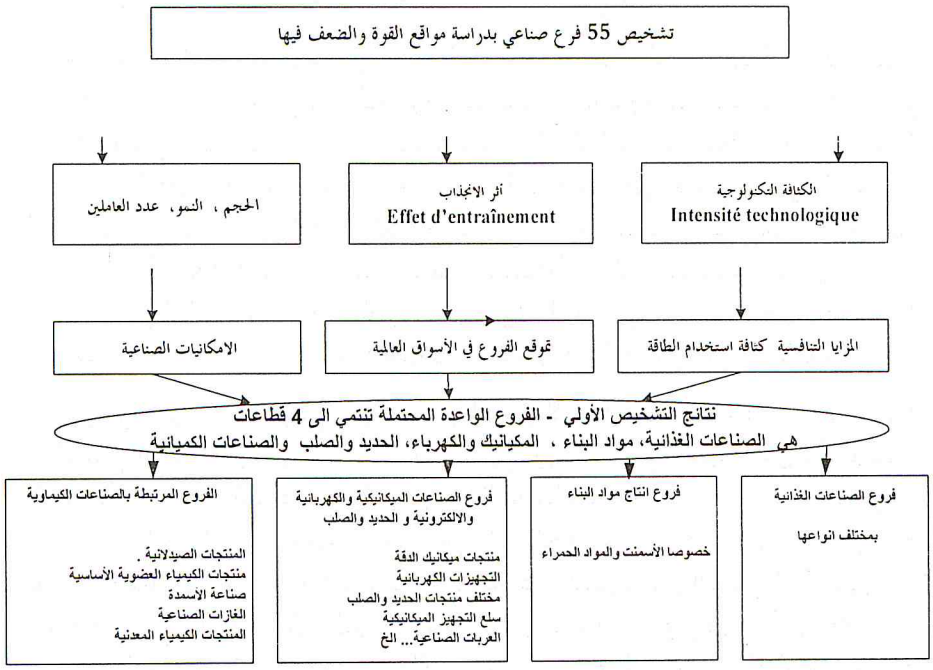

المصدر : تم إعداد المخطط بناء على المعطيات الواردة في :

Ministère des participations et de la promotion des investissements, *La stratégie et les politique de relance et de développement industriel* , les assises nationales 26-28 Février 2007, Alger,pp 39-41.

- **المرحلة الثانية:** تحليل الوضعية الحالية والقدرات التنافسية للفروع التي تم التعرف عليها في المرحلة السابقة، والتي تنتمي إلى أربعة قطاعات رئيسية

هي الصناعات الكيماوية والبتروكمياء، الصناعات الكهربائية والالكترونية والميكانيكية وصناعة الحديد والصلب ، صناعة مواد البناء و الصناعات الغذائية.

- **المرحلة الثالثة :** اختيار الفروع الواجب ترقيتها مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف الإستراتيجية والوضعية الحالية لهذه الفروع . فالخطوات المقترحة في هذا الإطار على البرنامج الموجه لتطوير الصناعة، تتضمن كما هو مبين في المخطط أدناه : تطوير الفروع المرتبطة بصناعات مواد البناء ، الحديد والصلب ، صناعة الأسمدة والصناعات البتروكمياوية. وهو ما يعني أن النشاطات الإنتاجية لهذه الفروع تتمركز حول صناعات استخراج وتحويل المعادن والمواد الخام؛ ثم تطوير فروع الصناعات الآتية: الصناعات الميكانيكية، الصناعات الغذائية، الصناعات الصيدلانية والصناعات الكهربائية. أي ترقية النشاطات الصناعية التي تساهم في تثمين الموارد الثانوية من خلال عمليات التحول الصناعي، وترقية الصناعات التي تساهم في دمج النشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحويل الصناعي؛ العمل على تطوير صناعات جديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا، والمتمثلة في كل من صناعة السيارات، الصناعات والخدمات المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة وصناعات الطاقات المتجددة.

الشكل رقم 2 : ترتيب الفروع الصناعية الواعدة بعد عملية اختيارها

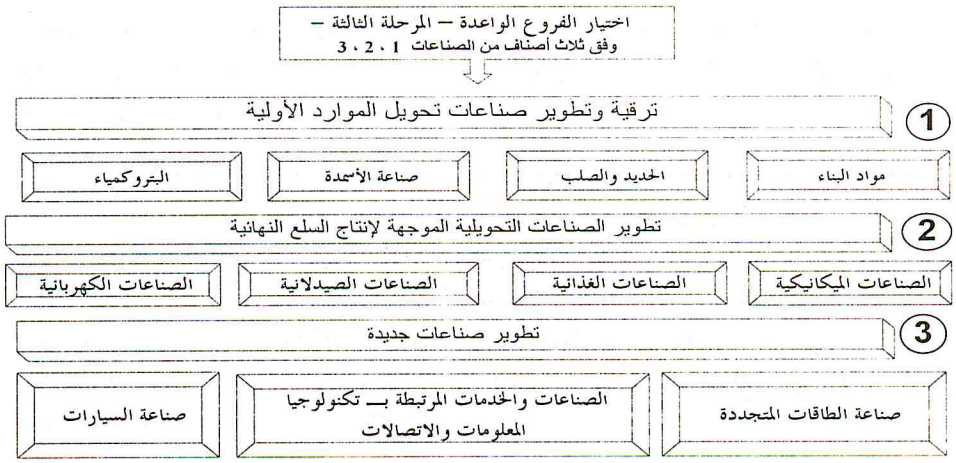

المصدر : Ministère des participations et de la promotion des investissements, *La stratégie et les politiques de relance et de développement industriel*, Op.Cit, p 44.

2-2- الانتشار المكاني للقطاع الصناعي عبر التراب الوطني

سيتم إدخال تعديلات على التقسيم الحالي للمناطق الصناعية في إطار الاستراتيجية والمقدر عددها حسب وزارة الصناعة سنة 1999 بـ 72 منطقة صناعية و449 منطقة نشاط تتربع على 14818 هكتار و593 هكتار على التوالي،[30] وهذا بالاعتماد على رؤية مدمجة للتنمية الصناعية من خلال إنشاء مناطق النشاط الصناعي المندمجة أو المتكاملة *(les zones d'activité industrielle intégrées -ZAII-)* أو ما يصطلح عليها باسم العناقيد أو المجمعات الصناعية *Grappes*، وهي عبارة عن مجموعات قطاعية مندمجة أي متكونة من مؤسسات وصناعات تتدعم فيما بينها بفضل التعاون التكنولوجي، علاقات الزبون-المورد وروابط قوية مع مختلف الهياكل الاقتصادية والهيئات ذات الصلة بهذه المؤسسات.[31] فهذه المناطق إذن تعد بمثابة مناخ ملائم للأعمال والتنافسية بين مختلف المؤسسات وهذا من خلال :
أثر التكامل أو التعاضد *(synergie)* بين المؤسسات والنشاطات الصناعية التي يمكن أن تكون متكاملة فيما بينها؛ الاستفادة المشتركة من مراكز البحث والتطوير المشجعة من جهة للابتكار داخل المؤسسات، ومدها من جهة أخرى بالكفاءات واليد العاملة المؤهلة في الوقت المناسب؛ مساهمتها في تطوير –وبصفة سريعة- طبقة جديدة من أصحاب المقاولات (المؤسسات) قادرة على تعبئة واستيعاب التكنولوجيات الجديدة والابتكار وكذا الاعتماد على البحث والتطوير؛ مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الكبرى في الدول المتقدمة.

مع التذكير بأن عدة دول سواء كانت متقدمة أو حتى متخلفة، قد تبنت هذا النمط خصوصا بغية تنمية قطاعها الصناعي أو قصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها أو تطوير قطاعات تكنولوجية جديدة مثل منطقة سيلكون فالي *(Silicon Valley)* في الولايات المتحدة الأمريكية ، مناطق تولوز وصوفيا أنتيبوليس *(Zones de Toulouse, et Sophia-Antipolis)* في فرنسا ، منطقة بانقلور *(Bangalore)* في الهند ، والمنطقة الحرة لميناء كلانج *(Port Klang Free Zone)* في ماليزيا، ... الخ

وضمن هذا الإطار تم ترشيح مجموعة من الولايات لاحتضان مثل هذه المناطق وهذا بأخذ بعين الاعتبار لمجموعة من العوامل وهي: عدد المؤسسات المتمركزة في هذه الولايات؛ توفر البنيات والهياكل القاعدية الملائمة؛ توفر وقرب

مؤسسات التعليم العالي (الجامعات ، المعاهد، ...) ومختلف مخابر وهيئات البحث العلمي.

وانطلاقا من المعايير سالفة الذكر، تم اختيار 13 ولاية من أصل 48 ولاية تستوفي الشروط وهي : الجزائر، عنابة، البليدة، قسنطينة، جيجيل، وهران، ورقلة، سطيف، سيدي بلعباس، سكيكدة، تيزي وزو بجاية، تلمسان. كما تقرر مبدئيا إنشاء ثلاثة أقسام من مناطق النشاط الصناعية المدمجة وهي :[32]

- أقطاب التنافسية أو مناطق متعددة النشاط في كل من الجزائر، عنابة ، البليدة، وهران-مستغانم، بومرداس-تيزي وزو، سطيف-برج بوعريريج، غرداية-حاسي الرمل.
- أقطاب تكنولوجية متخصصة، موزعة على كل من سيدي عبد الله (تكنولوجيا المعلومات والاتصال) وبجاية (صناعات الغذائية) وسيدي بلعباس (صناعة الإلكترونيك).
- مناطق متخصصة موجهة لصناعات معينة، وهي مناطق : أرزيو ، حاسي مسعود، سكيكدة ، وهران .

الخاتمة

يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات تأثرا بدخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. فمؤشرات أدائه السلبية المحققة منذ عدة سنوات بفعل تواجد العديد من مؤسسات القطاع خصوصا العمومية منها في وضعية صعبة نتيجة المشاكل التي تراكمت عليها، يضاف إليها فشل مختلف السياسات والتدابير التي عرفها رغم الموارد المالية الكبيرة التي وجهت له خلال المرحلة السابقة، كلها عوامل تبين بأن آثار الانضمام إلى منطقة التبادل الحر عليه سوف تكون سلبية بالدرجة الأولى وهذا على الأقل في المدى القصير والمتوسط .

فنجاح الانضمام إلى منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أو على الأقل التقليل من حدة الآثار السلبية الناجمة عن هذه العملية على الاقتصاد الوطني عموما والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، يتطلب توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على عدة مستويات نذكر منها ضرورة تأهيل الاقتصاد ككل كما ونوعا وكذا العمل على تأهيل مؤسسات القطاع الصناعي، علاوة على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه على مستوى الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى ما سبق، يتعين أيضا توظيف كل الوسائل والفرص التي يتيحها اتفاق الشراكة للوصول إلى الأهداف المرجوة وليس الاقتصار على النقد أو انتظار

ما سيفعله الطرف الأوروبي لصالح الجزائر لأن هذا الأخير لا يفكر فيما يمكن القيام به لصالحها بقدر ما يفكر فقط في تحقيق مصالحه. فنفس المخاوف والتحفظات برزت في بادئ الأمر عند الدول التي أبرمت مثل هذا النوع من الاتفاقيات مع الاتحاد كما هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب، لكن سرعان ما ساد التصور في هذه الدول بأن الضرورة تقتضي التكيف مع الوضع بواقعية.

ولكن يبقى الإشكال المطروح حاليا مرتبط بمدى التقدم في تنفيذ السياسات المرافقة للقطاع الصناعي والأثر الايجابي الذي يجب أن تتركه هذه الأخيرة على مؤسسات القطاع، خصوصا وأن الغموض الذي لا يزال يحيط بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة المقترحة من قبل وزارة الصناعة وترقية الاستثمار سنة 2007، حتى أن بعض الأطراف حاليا بدأت في التشكيك في إمكانية تطبيقها على الأقل في الوقت الراهن، وهو ما يترجم في عدم تمريرها لحد الساعة على مجلس الوزراء للمصادقة عليها، وهي التي كان من المفروض انطلاق العمل بها مطلع سنة 2009، وفي الوقت نفسه يلاحظ أن هناك تأخرا كبيرا في تنفيذ برامج التأهيل المطبقة حاليا، علاوة على ضعف نتائجها المحققة خصوصا إذا ما قورنت بالأهداف المسطرة من قبل الهيئات المشرفة على تطبيقها، فنتائج برنامج ترقية التنافسية الصناعية على سبيل المثال الذي انطلق العمل به سنة 2002، تبين أن الهدف الرئيسي المسطر والمتمثل في شروع 100 مؤسسة في تنفيذ عمليات التأهيل سنويا لم يتحقق، إذ لم يتعدى عدد المؤسسات التي شرعت فعلا في تنفيذ مخططات تأهيلها سوى 117 مؤسسة خلال الفترة 2002-2006 .

الإحالات والمراجع

1- الإحالات

(1) المحاور العريضة لاتفاق الشراكة بين الجزائر متمثلة في ثمانية نقاط رئيسية وهي: الحوار السياسي، حرية تنقل السلع، تجارة الخدمات، المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة، التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي و الثقافي،التعاون المالي والإجراءات المؤسساتية والتنظيمية له، مع التذكير بأن هذا الاتفاق يتضمن 7ملاحق و 5 بروتوكولات توضح إجراءات وقواعد تنفيذ بنوده.

(2) انظر في هذا الصدد :نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: من المادة 50 إلى المادة 65.

(3) الآلية الأوروبية للجوار الشراكة (L'instrument européen de voisinage et de partenariat -IEVP-) التي سوف تغطى الفترة2007-2013، تضم برامج التمويل المقدمة من قبل الاتحاد لصالح جيرانه سواء الشركاء المتوسطيين وهم :الجزائر، مصر، تونس ، المغرب، لبنان، إسرائيل، سوريا، الأردن، السلطة الفلسطينية، إضافة إلى ليبيا، وجيران الاتحاد الشرقيين الذين لم ينضموا إلى الاتحاد الأوروبي وهم روسيا، أرمينيا، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا وأوكرانيا. مع العلم بأن إجمالي تمويل برنامج IEVP هو 11,181 مليار أورو أكثر من ثلثي (2/3) هذا المبلغ موجه إلى الدول المتوسطية الشريكة في حين سيتم تخصيص حوالي 12,4 مليار أورو على شكل قروض

مقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار BEI خلال نفس الفترة (2007-2013). كما أن أغلبية التمويل سيوجه لدعم التعاون الثنائي والمقدر خلال الفترة 2007-2010 بـ 4,116 مليار أورو. في حين أن الباقي فهو موجه لدعم التعاون على المستوى الإقليمي والمقدر بـ 1,504 مليار أورو من أصل 5,621 مليار أورو مبرمجة للفترة (2007-2010).

* : سيتم التركيز في هذه الورقة بشكل كبير على القطاع الصناعي العمومي نظرا من ناحية لأهميته في النسيج الصناعي ككل، ومن ناحية ثانية لتوفر المعطيات الخاصة بمؤشرات أدائه.

(4) Mahrez HADJSEYD, *Développement industriel de l'Algérie: l'industrie, Pesanteurs et réformes*, Communication au séminaire " Quelle Développement pour l'Algérie", organisé par le Forum des Chefs d'entreprises -FCE -, Alger le19 et 20 Janvier 2002 , p7.

(5) انظر في هذا الصدد مقال عبد الرحمان مبتول في أسبوعية Liberté économie :

-Abderrahmane MEBTOUL, *La nouvelle stratégie industrielle, un document incohérent et irréaliste* , in Liberté économie , N°459, semaine du 19 à 25 Décembre2007.

(6) BANQUE D'ALGERIE, *Evolution Economique Et Monétaire en Algérie 2007*, Alger, 2008, tableau 2 de l'annexe, p189.

(7) أنظر في هذا الصدد :

- ONS, *L'Activité Industrielle 1995-2005*, Collections statistiques N°129, Office National des statistiques, Alger, Novembre 2006, p23.

- عبد الرحمان بن عنتر، نحو تحسين الإنتاجية و تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية : حالة الصناعات التحويلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، الملحق رقم 4.

(8) أنظر في هذا الصدد :

- Fodil HASSAM, *Chronique de l'Economie Algérienne :Vingt ans de réformes libérales*, L'Economiste d'Algérie éditions, Alger,2005, pp129-130.

-Ahmed MOKADDEM, *Impact social de l'élargissement de la zone de libre échanges en Algérie : L'impact sur le Marché de l'emploi*, Revue du CENEAP : analyse et prospective, N°24 –2002, Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement, Alger, 2002, p21.

(9) BANQUE D'ALGERIE, Op.cit, 2007, tableau 4 du l'annexe, p191.

(10) Idem.

(11) أنظر في هذا الصدد :

-Nacer-Eddine SADI, *La Privatisation des entreprises publiques en Algérie : Objectifs, modalités et enjeux*, Office des Publications Universitaires, Alger, 2005, p205.

(12) أنظر في هذا الصدد :

- *Etat Economique et Social de la Nation :2005-2006-2007 : éléments de synthèse*, Conseil National Economique et Social, Alger, Novembre 2008, p12.

- *Projet de rapport sur la conjoncture économiques et sociale du deuxième semestre 2004,* Conseil National Economique et Social , Alger, 2005, p74.

- *Projet de rapport sur la conjoncture économiques et sociale du deuxième semestre 2003,* Conseil National Economique et Social , Alger, 2004, p25.

(13) عبد الرحمان بن عنتر ، مرجع سبق ذكره، ص ص 197-198.

(14) عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 45 شتاء 2009، ص ص 163-164.

(15) هذا حسب إحصائيات مديرية التنميط والحماية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة، فمن بين 178 مؤسسة نجد 167 مؤسسة حصلت على شهادة ISO 9000، 6 مؤسسات ISO14000 في حين أن 6 مؤسسات هي بصدد إتمام إجراءات الحصول على معايير المطابقة من النوع ISO22000 (المعيار الدولي المتعلق بسلامة المنتجات الغذائية).

(16) محمد الأطرش، التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأورومتوسطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 272 ، أكتوبر 2001، السنة 24، ص90.

(17) جلال فرهنك، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،1991، ص ص65-66.

(18) معروف هوشيار، دراسات في التنمية الاقتصادية : استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص ص45-47

(19) *Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie: Période: Année 2008,* Centre National de l'Informatique et des Statistiques -CNIS-, Alger, 2008, pp1-2

(20) محمد براق وسمير ميموني، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، مداخلة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، يومي13و14 نوفمبر2006، ص22.

(21) Améziane FERGUENE, *Coopération régionale et ouverture internationale: l'Algérie dans le partenariat Euro Méditerranéen,* Communication au colloque international "Le Partenariat Euro Méditerranéen :construction régionale ou dilution dans la mondialisation", organisé par GDR CNRS « EMMA »(Economie Méditerranée Monde Arabe) et Université Galatasaray, Istanbul, le 26 et 27 mai 2006, p7.

(22) بلقاسم زايري، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر مابين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر البحث العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،العدد رقم3، ديسمبر2005، ص47.

(23) Sarah MARNIESSE et Ewa FILIPIAK , *Les Programmes de mise à niveau des entreprises :Tunisie,Maroc, Sénégal*, Agence française du développement- AFD-, Paris, 2005, pp15-16.

(24) الشريف بقة وعبد الرحمان العايب، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في إطار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، مداخلة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري

وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، يومي13و14نوفمبر2006، ص14.

(25) سنقتصر في هذا البحث على تقييم نتائج تنفيذ برنامجي ترقية التنافسية الصناعية تحت إشراف وزارة الصناعة وبرنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME نظرا لتوفر النتائج - ولو مؤقتة - لكل برنامج من دون التطرق لآليات عمل كل واحد منهما، مع العلم بأن هناك العديد من البرامج المحلية والأجنبية التي وجهت لدعم تأهيل القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةONUDI سنة 1999، برنامج البنك الدولي (SFI,NAED) الهادف إلى تقوية قدرات الجمعيات المهنية وتطوير نظم المعلومات الاقتصادية، و كذا البرنامج PME/CONFORM الذي يدخل ضمن التعاون الجزائري مع الهيئة التقنية الألمانيةGTZ في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ولمزيد من المعلومات حول هذه البرامج أنظر :

-ناصر دادي عدون و عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر ، 2008، ص ص 169-176.

-المواقع الالكترونية لكل من : - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : *http://www.pmeart-dz.org*

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: *http://www.andpme.org.dz*

(26) Ministère de l'Industrie , *Le Bulletin de la mise à niveau*, bulletin d'information de la mise à niveau en Tunisie, N°13, Mai, Tunis, 2006, pp19-23.

(27) يظهر الأثر الايجابي لتنفيذ برنامج التأهيل على المؤسسات الصناعية التونسية من خلال عدة مؤشرات نذكر منها :

- ارتفاع الصادرات الصناعية التونسية من 3 مليار دينار تونسي سنة 1995 (قبل تنفيذ البرنامج) إلى 11 مليار دينار تونسي سنة 2005 مع تسطير هدف مضاعفة الرقم إلى 20 مليار دينار تونسي في آفاق 2011.
- ارتفاع حجم الاستثمارات اللامادية من 20 مليون دينار تونسي خلال الفترة 1985-1995 إلى 200 مليون دينار تونسي خلال العشرية 1995-2005 أي بمقدار10 أضعاف.
- تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي ليتجاوز 327 مليون دينار تونسي سنة 2005 بعدما كان لا يتجاوز 24 مليون دينار تونسي سنة 1995.

(28) Mokhtar KHELADI et Lynda MIMOUNE , *Partenariat Algérie-Union européenne et mise à niveau des entreprises algériennes*, Communication au colloque international " Le Partenariat Euro Méditerranéen : construction régionale ou dilution dans la mondialisation", *organisé par* GDR-CNRS« EMMA » (Economie Méditerranée Monde Arabe) et Université de Galatasaray, Istanbul, le 26 et 27 mai2006, p 12.

(29) Ministère des participations et de la promotion des investissements , *Stratégie et politiques de relance et de développement industrielle : Avant projet*, Alger, 2007, pp111-113.

(30) *La Configuration du Foncier en Algérie : Une contrainte au développement économique*, Conseil National Economique et Social , Alger,2004, p59.

(31) بلقاسم زايري ، مرجع سبق ذكره، ص59.

(32) Ministère des participations et de la promotion des investissements. *Stratégie et politiques de relance et de développement industrielle : Avant projet*,Op.Cit, p218.

مراجع أخرى

- المراجع باللغة العربية

نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (مع الملاحق والبرتوكولات).

- المراجع باللغة الأجنبية

-Banque d'Algérie, Evolution économique Et monétaire en Algérie : Année2007, Banque d'Algérie, Alger,2008.

-CNES, Etat économique et social de la nation : 2005-2006-2007 : éléments de synthèse, Conseil National Economique et Social, Alger, Novembre 2008.

-CNES , Projet de rapport sur la conjoncture économiques et sociale du deuxième semestre 2004, Conseil National Economique et Social, Alger,2005.

-CNES , Projet de rapport sur la conjoncture économiques et sociale du deuxième semestre 2003, Conseil National Economique et Social, Alger,2004.

-CNES , La Configuration du foncier en Algérie : Une contrainte au développement économique, Conseil National Economique et Social , Alger,2004.

-CNIS, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie ,Centre National de I'Informatique et des Statistiques, Alger. (les années 2005, 2007, et 2008)

-Sites Internet :

-Ministère de la Pme et de l'Artisanat, http://www.pmeart-dz.org , (consulté le 12 juin 2009)

- *Agence Nationale de développement des PME, http://www.andpme.org.dz (consulté le 15 juin 2009).*

الجداول الملحقة:

الجدول رقم 01: التفكيك التعريفي في إطار اتفاق الشراكة الأوروجزائري

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى (المبينة في الملحق رقم 2 من الاتفاق)	القائمة الثانية (المبينة في الملحق رقم3 من الاتفاق)	القائمة الثالثة (بقية المنتجات الواردة خارج الملحقين رقم 2و3 من الاتفاق)
		عدد بنودها التعريفية :2076	عدد بنودها التعريفية : 1089	عدد بنودها التعريفية : 1964
		النص المرجعي في الاتفاق:المادة 9 الفقرة رقم 1	النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة رقم 2	النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة رقم 3
* 0	2005	%100	-	-
1	2006	%0	-	-

2	2007	%0	%20	% 10
3	2008	%0	%10	% 10
4	2009	%0	%10	% 10
5	2010	%0	%20	% 10
6	2011	%0	%20	% 10
7	2012	%0	%20	% 10
8	2013	%0	%0	% 10
9	2014	%0	%0	% 10
10	2015	%0	%0	% 15
11	2016	%0	%0	% 5
12	2017	%0	%0	%0
سنة 2017 يتم تحرير كامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين				

- * سنة الدخول في مرحلة تنفيذ الاتفاقية (1 سبتمبر 2005).
- المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في : نص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- Mokhtar KHELADI, *L'Accord d'association Algérie -UE: un bilan critique,* Communication au Colloque international" Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et du Proche–Orient", organisé par la Commission Economique des Nations Unies pour l'Afrique (UNECA) et le Groupe d'Analyse et de Théorie Economique (GATE UMR 5824 du CNRS, Université Lumière Lyon 2) , le 19-20 octobre 2007 , Rabat, p3.

-

- الجدول رقم:02 تطور معدل استعمال قدرات الإنتاج (T.U.C) للقطاع الصناعي وفروعه خلال الفترة 2002-2005

فروع القطاع الصناعي	2002	2003	2004	2005
المناجم والمقالع	55,3	56,2	55,5	62,5
ص.ح.م.م.ك.إ (ISMME)	43,3	50	50,4	44,8
صناعات الخشب والفلين والورق	19,2	18,7	20,7	17,3
الصناعات الجلدية	12,1	10,7	12,8	10,4
مواد البناء/الزجاج	69,0	64,5	69,7	72,1
الصناعات الغذائية	55,3	44,2	39,3	38,2
الصناعات النسيجية	34,5	34,3	29,2	27,5
الكيمياء – الصيدلة- الأسمدة	46,4	38,0	38,6	44,7
القطاع الصناعي بما فيه المحروقات	51,0	50,7	50,1	49,5
الصناعات المصنعة	46,4	45,5	45,8	44,6

الوحدة : نسبة مئوية (%)

ص.ح.م.م.ك.إ : الصناعات الحديدية والصلب، التعدين، والميكانيكية والكهربائية والالكترونية.

المصدر : تم اعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :

- ONS, *L'Activité Industrielle 1995-2005*, Op.Cit , pp3-4.

- **الجدول رقم 3 :بنية التبادلات التجارية الخارجية للجزائر وهيكلها السلعي خلال الفترة 2004- 2008**

	2005		2006		2007		2008	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
المجمـــوع (مليـــار دولار أمريكي)	46,001	20,357	54,456	21,613	60,163	27,633	78,233	39,156
نصيب الاتحاد الأوروبي	25,593	11,219	28,750	11,729	26,833	14,427	39,898	20,843
منها (مليار دولار أمريكي)	55,64 %	% 55,11	52,79 %	54,26 %	44,60 %	52,22 %	%51	%53,23

الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي سنة 2004 (حسب التصنيف القياسي للتجارة الدولية CTCI)	القيمة (مليار دولار أمريكي)	النسبة(%)
الأغذية والمشروبات والتبغ (CTCI 0 +1)	1,981	19,6
مواد خام (CTCI 2+4)	0,465	4,6
وقود معدني، مواد تشحيم، وما يتصل بها(CTCI 3)	0,090	0,9
منتجات صناعية(CTCI 5+6+7+8)	7,07	70,7
منتجات أخرى	0,293	2,9

الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2004(حسب التصنيف القياسي للتجارة الدولية CTCI)	القيمة (مليار دولار أمريكي)	النسبة(%)
الأغذية والمشروبات والتبغ (CTCI 0 +1)	0,036	0,2
مواد خام (CTCI 2+4)	0,073	0,4
وقود معدني، مواد تشحيم، وما يتصل بها(CTCI 3)	17,995	98,2
منتجات صناعية(CTCI 5+6+7+8)	0,221	1,2
منتجات أخرى	0	0

- المصدر : تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات المركز الوطني للإعلام للجمارك الجزائرية حول التجارة الخارجية .

- **الجدول رقم 4 : أهم برامج التأهيل المطبقة حاليا في الجزائر**

	برنامج ترقية التنافسية الصناعية (تأهيل الصناعة)	برنامج الأوروبي لتطوير الاستثمار EDPME	البرنامج الوطني لتأهيل م.ص.م	برنامج التعاون الجزائري الألماني GTZ*	برنامج MEDA II
الوزارة الوصية	وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات	وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	وزارة المؤسسات ص و.م	وزارة المؤسسات الصغيرة و.م	وزارة المؤسسات.ص.م
الهيئة المشرفة على البرنامج	وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات	وحدة تسيير البرنامج EDPME	الوكالة الوطنية لتطوير م.ص .م ANDPME	الهيئة الألمانية للتعاون التقني GTZ.	المفوضية الأوروبية/ الحكومة الجزائرية
مدة التنفيذ	من سنة 2002 إلى غاية اليوم	من سنة 2001 الى سنة 007 (الانطلاق الفعلي في 2003)	2012-2007	2013-2006	2012-2009
الغلاف المالي للبرنامج	تم تخصيص لحد الآن 5,651 مليار دج	63 مليون أورو منها 57 مليون أورو مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي و6 ميون أورو من طرف الجزائر	6 مليار دج بمعدل مليار دج سنويا	8 مليون أورو خلال 8 سنوات	45 مليون أورو في 3 سنوات

المستهدفون من البرنامج	المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة التي تشغل 20 عامل وأكثر	م.ص.م الخاصة الصناعية أو التي تشتغل في مجال الخدمات الصناعية التي تشغل أكثر من 10 عمال	جميع م.ص.م وكذا هيئات ومؤسسات دعم المؤسسات.ص.م	المؤسسات.ص.م والجمعيات المهنية وممثلي هذه المؤسسات وكذا مكاتب الاستشارات	م. ص.م التي هي في حالة التقدم نتيجة استفادتها من برنامج EDPME ، هيئات دعم م.ص.م
أهداف البرنامج	تأهيل 100 مؤسسة سنويا	تأهيل حوالي 3000 مؤسسة	تأهيل 6000 مؤسسة خلال 6 سنوات	تدعيم عمليات التأهيل في م.ص.م خصوصا العمليات الغير المادية ، وفي مقدمتها تكوين وتأهيل الموارد البشرية	إنشاء مجموعة من المؤسسات ص.م. الخاصة الرائدة
النتائج المحققة	117 مؤسسة خلال الفترة 2002-2006	تأهيل 445 مؤسسة	مرحلة انطلاق البرنامج	عدم توفر النتائج	الانطلاق في مارس 2009

م.ص.م : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - * : الهيئة الألمانية للتعاون التقني.

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات الواردة في :المواقع الالكترونية لكل من: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME: *http://www.andpme.org.dz*

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية : *http://www.pmeart-dz.org*.

بقة الشريف والعايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، 2006 ،ص14

- **الجدول رقم 5 : حصيلة تنفيذ برنامج التأهيل تحت إشراف وزارة الصناعة خلال الفترة 2002- أكتوبر 2006**

		مؤسسات عمومية	مؤسسات خاصة	المجموع	ملاحظات
مرحلة التشخيص	الطلبات المستلمة	231	170	401	
	الطلبات المعالجة	225	164	389	
	الطلبات المقبولة	150	133	283	
	الطلبات المرفوضة	75	31	106	بسبب وضعيتها المالية الصعبة بالدرجة الأولى
مرحلة التأهيل	عدد مخططات التأهيل المعروضة للدراسة	89	54	143	
	الملفات المعالجة	89	53	142	138 مقبولة التمويل من طرف صندوق تطوير التنافسية الصناعية، 3مرفوضة و1 تم تأجيل معالجتها
	الملفات المقبولة	85	52	137	117 شرعت في تنفيذ برنامج التأهيل و20 مؤسسة متوقفة في مرحلة التشخيص
التقييم المالي لتنفيذ برنامج التأهيل لـ 117 مؤسسة مقبولة خلال الفترة 2002-أكتوبر 2006					
إجمالي الاستثمارات المقررة		40 مليار دج موزعة على : 89 % للاستثمار المادي و11 % للاستثمار غير المادي			
إجمالي الاستثمارات مقبولة التمويل من		15,8 مليار دج			

طرف صندوق تطوير التنافسية الصناعية	
عدد عمليات التاهيل *(Nombre d'actions retenues)*	1864 عملية من بينها 1102 عملية غير مادية *(actions immatérielles)*
إجمالي اليد العاملة للمؤسسات المقبولة	42602 عامل
إجمالي المساعدات المالية المخصصة	2,69 مليار دج وهو ما يمثل 17 % من حجم الاستثمارات مقبولة التمويل من طرف صندوق تطوير التنافسية الصناعية

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة الجزائرية.

الجدول رقم 6: حصيلة عمل برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME خلال الفترة2002-31جويلية 2007

العمليات حسب محاور البرنامج	عدد العمليات (nombre des actions)	نسبة مئوية (%)
المحور الأول : الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها :	1373	% 78,5
- عمليات التشخيص (actions du diagnostics)	477	
- عمليات التأهيل (actions du mise à niveau) بما فيها التكوين (250 عملية)	896	
المحور الثاني : مساعدة الهيئات المالية المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	191	%11
المحور الثالث : مساعدة الهيئات العامة والخاصة المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	187	% 10,5
إجمالي العمليات	1751	%100

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على المعطيات بناءا على المعطيات الواردة في :

- Ministère de la PME et de l'Artisanat , *Programme d'Appui aux PME/PMI : des résultats et une expérience à transmettre,* Rapport final -Euro Développement PME , Décembre 2007 *(disponible sur le site de Ministère de la PME et de l'Artisanat : http://www.pmeart-dz.org) (consulté le 12 juin 2009.*